



نص الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في أشغال

ملتقى "تكاملات الاستثمار" بالصخيرات

01 دجنبر 2005

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَلِكِ الْمَغْرِبِ وَأَنْدَلُسٍ وَالْمَغْرِبِ الْأَقْصَى وَالْمَغْرِبِ الْأَعْيُنِ وَالْمَغْرِبِ الْأَعْيُنِ وَالْمَغْرِبِ الْأَعْيُنِ

حضرات السيدات والسادة،

يلحىب لنا أن نتوجه برسالتنا هاته إلى الندوة الدولية الثالثة للاستثمار مرحبين بكل المشاركين في أعمالها متمنين لهم مقاما طيبا بالمغرب.

وبهذه المناسبة، نود أن نتوجه بتحياتنا الخاصة لضيف الشرف لهاته الدورة، دولة الإمارات العربية المتحدة، احتفاء بما يجمع بلدينا، من أخوة وتعاون يجسدان ما نتقاسمه معا من مبادئ ورؤى وأهداف توجه عملنا المشترك على الصعيدين الجهوي والدولي.

ومن حسن الصدق أن الدورة الحالية لندوة الاستثمار تنعقد هذه السنة في أجواء تخليد المملكة المغربية للذكرى الخمسينية لاستقلالها، والتي نعتبرها أكثر من ذكرى احتفالية، إذ هي لحظة قوية لرصد المنجزات واستشراف المستقبل.

وبالفعل، فالمغرب انتهم منذ استقلاله، خيارا استراتيجيا قولمه الحرية والتعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي برغم ما كان يعرفه العالم الثالث من هيمنة لبعض الایدیولوجیات. وهكذا أقرت بلادنا منذ البداية حق الملكية وحرية المقاوله ضمن جملة من الحقوق الأساسية، التي يضمنها الدستور والقانون مركزة جهودها على تشجيع الاستثمار لتوفیر الأوسر الضرورية لنموه داخليا ولجلب الاستثمارات الأجنبية وترسيخا



لهذا الاختيار، عملنا على رفع كل العوائق التي تقف في وجه الارتقاء بالاستثمار حيث قمنا بإصلاح مدونة الشغل وأولينا عناية فائقة للحوار الاجتماعي ولإشاعة مناخ اجتماعي سليم وتنافسي. وفضلا عن ذلك فقد أحدثنا المراكز الجهوية للاستثمار مع حث حكومتنا على متابعة العمل الهادف إلى تسيير المسالك الإدارية وضمان عدالة ناجمة في مجال الأعمال وتحسين الحكامة وأنظمة التدبير.

بيد أن اقتناعنا لكل يكمن في اعتبار الاستثمار هو قبل كل شيء، وسيلة يتعين أن تجسد غايتها في العدالة الاجتماعية والتقدم، وفي التحرر والعيش الكريم، في إحصاء التماسك الاجتماعي وحماية الوسط الطبيعي واحترام حقوق وتطلعات أجيال المستقبل.

ومن هذا المنطلق، فإننا نعتبر أن التنمية البشرية والمحافظة على البيئة ينبغي أن تشكل معايير أساسية للاستثمارات وسياساتنا الاقتصادية ولاستراتيجياتنا في مجال النمو.

وضمن هذا المنحور، اخترنا الانكباب، بصورة حازمة على فتح أوراش التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر والتهميش في إحصاء المبادرة الوضعية للتنمية البشرية التي أهلكناها جا علين منها ورثنا لحكمتنا.

حضرات السيدات والسادة، إننا لجد سعداء بأن نسبح رعايتنا السامية على هذه الندوة الدولية الهامة، لأن موضوعها وهو "الاستثمار المسؤول اجتماعيا" يشكل نقطة تقاطع مع اقتناعنا بكون البحث عن النمو الاقتصادي وجلب الاستثمارات يجب أن يكونا أيضا محكومين بمبادئ ومعايير ذات أبعاد نوعية إدراكا منا أن تحقيق هاته الأهداف لا يمكن أن يختزل في اعتماد مؤشرات كمية فحسب بل ينبغي تقديره في ضوء مراعاة قيم أساسية من قبيل احترام القانون والتشريع الاجتماعي وحقوق الإنسان وحماية البيئة ومصداقية وشفافية الحكامة مع الأخذ بعين الاعتبار قواعد السوق وحقوق المستهلك.



وفي نفس السياق يتعين تقييم انجاز تكم الأهداف بمدى التزام كل فاعل اقتصادي بالتنمية الاجتماعية للمجموعات التي يمارس نشاطه في إحصارها.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات فإن المسؤولية الاجتماعية لا يمكن أن تختزل في نوع من التآزر والعمل الخيري لكونها تمثل شركا أساسيا لضمان المردودية بعيدة المدى والقبول الاجتماعي واستمرارية الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

وفي هذا الصدد فإننا نتابع ببالح الأهتمام تبلور حركة واسعة للاستثمارات والتوكيفات المالية تزوج بين الأهداف المشروعة للربح وبين اعتماد معايير كونية لا تقل مشروعية عنها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة.

وإن المغرب بفضل ما لديه من إحصار تشريعي واختيارات سياسية واجتماعية ليضمم إلى أن يكون شريكا للمستثمرين المسؤولين اجتماعيا وأن يمثل وجهة جاذبة تعتمد المعايير الاجتماعية والبيئية ومستلزمات الحكامة الأكثر تقدما.

حضرات السيدات والسادة ، أن المسؤولية الاجتماعية للمستثمرين لا تنفصل عن المسؤولية الاجتماعية للمقاولات لأنها شركها ووسيلة تجسيدها . وفي هذا الصدد فإننا ننوه بالمقاولات المغربية التي انخرصت تلقائيا في هذا التوجه الإيجابي.

وارتباطا بذلك فإن موضوع ندوتكم هاته لمن شأنه أن يسائل الفاعلين العموميين الذين يتعين عليهم أن يعكسوا المثال وأن يوفرُوا آليات التحفيز والمواكبة للاستثمارات والمقاولات المسؤولة اجتماعيا كما أن من شأنه أن يسائل أيضا العمل اليقظ والحيوي للمجتمع المدني في هذا المضمار.

واننا لنتهن هاته المناسبة لتوجيه الأهتمام إلى المسؤولية الخاصة للمستثمرين المؤسستين ولاسيما منهم أولئك الذين يضلحون بتدبير أنكصمة التقاعد حيث يتعين عليهم اليوم الاحتكام في توكيفاتهم المالية إلى ضوابط موضوعية تتعلق باحترام المعايير الاجتماعية



والبيئية وتهدف إلى الرفح المصرح من مستوي عيش الساكنة وضمان حياة أفضل
للأجيال القادمة.

وإذ نجدد الترحيب بكم في المغرب ندعو لكم حضرات السيدات والسادة بالتوفيق
والنجاح في أشغالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.